الأمم المتحدة

A/60/794

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ٤٧ عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتتشرف بإبلاغها بأن حكومة جمهورية كوريا قد قررت أن ترشح نفسها لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الانتخابات التي ستعقد في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

وتولي جمهورية كوريا أهمية قصوى للنهوض بحقوق الإنسان كقيمة عالمية أساسية . وبالإضافة إلى جهودها المستمرة المبذولة لتعزيز معايير حقوق الإنسان على المستوى المحلي، فإن جمهورية كوريا ملتزمة بشدة بالمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

وترحب جمهورية كوريا، بوصفها عضوا نشطا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٣، بتدشين مجلس حقوق الإنسان، وتأمل في مواصلة أداء دور بناء في مجال النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك في إنشاء المجلس وتطويره وفقا للآمال الكبار التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مهمته النبيلة.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية كوريا هذه السانحة لتعرب مجددا للأمانة العامة للأمم المتحدة عن أسمى آيات التقدير.

٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

نيويورك

010506 010506 06-32049 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

جمهورية كوريا: التبرعات المعقودة والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان

أولا – معلومات أساسية

تولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة لحقوق الإنسان بوصفها قيمة يؤازرها العالم كله دأبت الأمم المتحدة على المناداة بها لمدة ستة عقود. ويمثل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أولوية في أهداف سياسة جمهورية كوريا، الوطنية والخارجية على السواء.

ولما كان التزام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية مصدر إلهام لها طوال عملية إرساء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية فيها، تشهد جمهورية كوريا على ضرورة توافر حقوق الإنسان في عملية الارتقاء بالمجتمعات. وتبذل الحكومة كل جهد لتحقيق تحسن مطرد في حالة حقوق الإنسان داخل جمهورية كوريا. كما تسعى أيضا لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

وجمهورية كوريا من الدول الموقعة على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية الست التالية، وعلى معظم بروتوكولاتها الاختيارية، وتقدم بانتظام تقارير عن تنفيذها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٠)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٠)
* البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٠)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٥)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٧٩)
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة (١٩٧٩)
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩١)
* البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في التراعات المسلحة (١٩٩٤)
* البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (١٩٩٤)

وقد ظلت جمهورية كوريا، منذ دخولها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، تشارك بفعالية في عمل مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان. وقد ظلت عضوا في لجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٣. وساهمت أيضا في طائفة عريضة من المناقشات والبرامج من أجل تعزيز جميع النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك النقاش الأخير الخاص بإنشاء مجلس حقوق الإنسان.

وفضلا عن ذلك، واقتناعا منها بأن أفضل سبيل لتعزيز حقوق الإنسان هو إرساء الديمقراطية والحكم الديمقراطي، أدت جمهورية كوريا دورا قياديا في تشكيل مجتمع الديمقراطيات. وأدت فيما بعد دورا رئيسيا في عمل مجتمع الديمقراطيات كعضو في المجموعة الداعية إلى إقامته.

وقد أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في جمهورية كوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وأنيطت بها ولاية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها، وتوفير التثقيف ورفع الوعي العام في مجال حقوق الإنسان، وإجراء بحوث، والتوصية بمبادرات تشريعية أو مؤسسية أو متعلقة بالسياسات فيما يتصل بحقوق الإنسان. وقد أصبحت اللجنة تشكل قوة حيوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية كوريا. وقد قدمت، على نحو خاص ، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مقترحها بشأن ”خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان“ للفترة ٢٠٠٧ -٢٠١١، ليكون بمثابة دليل مرشد إلى خطة وطنية شاملة للنهوض بحقوق الإنسان.

واعتمدت حكومة جمهورية كوريا مؤخرا تعديلات قانونية لضمان تعزيز حقوق الإنسان في مجموعة واسعة من المجالات. وتشمل هذه المجالات المساواة بين الجنسين (إلغاء نظام السجل الأسري الذي يهمن عليه الرجال) وحقوق العمل (تنقيح قانون العمل للسماح للمدرسين وموظفي الخدمة العامة بالمشاركة في الأنشطة السياسية المتصلة بالاتحادات) والمساواة القضائية فيما يتعلق بحقوق الضحايا والمشتبه فيهم في القضايا الجنائية، والتدابير غير التمييزية للرعايا الأجانب.

ثانيا – التبرعات المعقودة والالتزامات

تلزم جمهورية كوريا نفسها، إيمانا منها بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان النبيل، بما يلي:

زيادة تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني:

١ – اتخاذ الخطوات التالية المتعلقة بسحب التحفظات التي أبدتها حيال صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتصديق عليها وفقا لتعزيز حقوق الإنسان الذي جرى مؤخرا في جمهورية كوريا، بما في ذلك التعديلات القانونية والتطورات المؤسسية في مجموعة واسعة من المجالات:

– الانضمام فورا للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

– بحث سحب التحفظات التي أبدتها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٤-٥) واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (٢١ و ٢٢) وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٦-١-(ز)) في المستقبل القريب؛

– النظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب في المستقبل القريب؛

٢ – النظر في التصديق على ٤ من بين ٨ اتفاقيات من الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٠٨:

– اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (رقم ٨٧)

– اتفاقية حق التنظيم النقابي والمساومة الجماعية (رقم ٩٨)

– الاتفاقية المتعلقة بالسخرة (رقم ٢٩)

– اتفاقية إلغاء السخرة (رقم ١٠٥)

٣ – وضع ”خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان“ للفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١١* وفقا لتوصية الأمم المتحدة، والتي من المتوقع أن تكتمل بنهاية عام ٢٠٠٦. وستضع خطة العمل الوطنية، وهي مخطط لسياسات حقوق الإنسان، مبادئ توجيهية للنهوض بحقوق الإنسان بطريقة شاملة وتطلعية.

* **الهدف الرئيسي لخطة العمل الوطنية للفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١١ اقتراح أحكام مؤسسية لحماية المستضعفين اجتماعيا والأقليات، ووضع قوانين إنشاء مؤسسات لبناء أساس قوي للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

٤ – تعزيز التعاون والشراكة مع المجتمع المدني بضمان حماية حقوق الإنسان والحكم الرشيد في إطار عملية وضع السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.

٥ – تعزيز التثقيف بحقوق الإنسان لزيادة رفع الوعي العام وبالتالي إدماج حقوق الإنسان في الأنشطة الرئيسية في جميع قطاعات المجتمع.

زيادة المساهمة في النهوض بحقوق الإنسان على المستوى الدولي:

١ – بدعم الدول الأعضاء، في تنفيذها لالتزامات حقوق الإنسان، بالتعاون التقني وبتشجيع الدول لتصبح أطرافا في معاهدات حقوق الإنسان الأساسية.

٢ – بعرض التعاون على المستوى الثنائي وعبر منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٣ – بالمساهمة في الأعمال الجارية التي تهدف إلى تحسين إطار العمل الدولي في مجال حقوق الإنسان مثل إصلاح نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات وعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤ – بالتعاون التام مع هيئات رصد المعاهدات بما في ذلك من خلال تقديم التقارير الدورية في الوقت المناسب، والشروع على الفور وبحسن نية في العمل على تنفيذ ملاحظاتها وتوصياتها الختامية.

٥ – بالمشاركة بفعالية في المناقشات الجارية من أجل وضع صكوك دولية جديدة لحقوق الإنسان مثل عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

٦ – بتعزيز التقدم والتعاون في المجال الديمقراطي على الصعيد الأقاليمي وعبر الإقليمي وذلك، مثلا، عن طريق توفير الخبرة التقنية وعرض التعاون التام للبلدان التي تطلب المساعدة في مجال بناء المؤسسات الديمقراطية في إطار مجتمع الديمقراطيات.

٧ - بالمشاركة بنشاط في المناقشات الجارية من أجل إنشاء آلية إقليمية ودون إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث لا توجد آليات من هذا القبيل.

٨ - بالمساهمة في عملية تحديد وتوضيح المعايير المتعلقة بالقضايا الجديدة في ميدان حقوق الإنسان مثل تلك المتعلقة بقواعد السلوك البيولوجية وتكنولوجيا المعلومات.

المساهمة في عمل مجلس حقوق الإنسان:

١ - بالمشاركة بفعالية ،بروح الحوار والتعاون ، في تدشين المجلس الجديد والمناقشات التي تعقب ذلك بشأن أساليب عمله لجعله مفتوحا وشفافا ومثمرا وفنيا كيما يلبي احتياجات وتوقعات الدول الأعضاء.

٢ - بأداء دورها في تمكين المجلس من التصدي بصورة عاجلة وفعالة لانتهاكات حقوق الإنسان.

٣ - بإظهار الالتزام القوي بإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق التركيز بقدر مماثل وإيلائها المساواة في المعاملة.